مقابلة

اكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

كيف واكب لبنان قمّة التنمية المستدامة؟ عزّالدين: للمرّة الأولى نشارك برلمانيًا

جدد لبنان التزامه اهداف التنمية المستدامة التي اقرت عام 2015 وتعهدت دول العالم تحقيقها قبل العام 2030 من خلال مشاركته في اعمال القمة التي عقدت في نيويورك، على الرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها، حيث تم اقرار قوانين تصب في اتجاه تحقيق الاهداف التي حددت لهذه الغاية

لم تقتصر اعمال قمة التنمية المستدامة على مشاركة الحكومات والسلطة التنفيذية، بل كانت هناك مشاركة برلمانية من خلال جلسة الاتحاد البرلماني الدولي التي خصصت لعرض تجارب المبادرات التشريعية التي قامت بها الدول على مستوى اهداف التنمية المستدامة، حيث اقرت الجمعية العامة بالاجماع توصية تقضي بأن تكون البرلمانات جزءا من العروض الدولية التي تقدمها الدول.

وشاركت رئيسة لجنة المرأة والطفل النائبة الدكتورة عناية عزالدين ضمن وفد لبنان الى اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة، وكذلك في اعمال قمة التنمية المستدامة، والقت كلمة لبنان فيها.

"الامن العام" التقت النائبة عزالدين واجرت معها الحوار التالي:

■ شاركتم في اعمال قمة التنمية المستدامة التي انعقدت على مستوى الجمعية العامة للامم المتحدة، ما هي المحاور الرئيسية التي ركزتم عليها؟

□ مشاركتنا في هذه القمة وفي مختلف الفعاليات التي نظمت على هامشها كانت مناسبة للاطلاع على تجارب دول عدة في العالم لما له علاقة باهداف التنمية المستدامة التي التزم لبنان تنفيذها. اشرت في كلمة لبنان في القمة الى الازمة المعقدة التي يمر بها لبنان والمحاولات التي نبذلها لتنفيذ ولو نسبيا اهداف التنمية المستدامة، وتناولت مسالة الغذاء التي ينص عليها الهدف الثاني ضمن اهداف التنمية المستدامة والتي اتابعها شخصيا بعد تعييني منسقة وطنية لعملية التحول في النظم الغذائية لتصبح عادلة ومستدامة ومتينة. في قضية التربية، اشرنا الى الوضع التربوي الخطير في لبنان ما يمكن ان يؤثر على الراسمال البشري اللبناني الذي طالما تميز به لبنان ووجهت دعوة للاصدقاء والشركاء الدوليين للمساعدة في مواجهة هذا التحدي والخطر المحدق. في قضية المرأة، اكدت على التزامنا العمل وفق الاستراتيجيا التي وضعناها في هذا الاطار وهي بعنوان "التمكين والحماية" من خلال اقرار سلسلة قوانين كان ابرزها قانون تجريم التحرش الجنسي وتعديل قانون العنف الاسري.

■ هل تعتقدون بأن لبنان يستطيع الالتزام باهداف التنمية المستدامة التي اقرت عام 2015؟

□ لبنان يعاني ازمة كبيرة وبطبيعة الحال سيعيق هذا الامر مسار وعملية الالتزام بهذه الاهداف. لكنني اعتقد اننا بذلنا الجهود وفكرنا بطريقة غير تقليدية ان نحول التهديد الى فرصة، وان تكون الازمة دافع لوضع الاليات اللازمة للسير في تحقيق هذه الاهداف. ما قامت به الحكومة لتحقيق هذه الغاية، هو انشاء لجنة وطنية لاهداف التنمية المستدامة في نوفمبر 2017 لتنسيق الجهود الوطنية في شأن اهداف التنمية المستدامة، ورفع مستوى الوعي، ودمج اهداف التنمية المستدامة في البرامج والخطط الوطنية. كما وضع الرئيس نبيه بري الية مؤسسية تشريعية لتحديد ورصد اهداف التنمية المستدامة داخل البرلمان للمضي قدما في تحقيق الاهداف في المجلس منذ عام 2016، تقدم هذه اللجنة تقريرا سنويا يقيم كيفية تحقيق البرلمان لاهداف التنمية المستدامة. قدم لبنان عرضه الوطني الطوعي الاول (VNR) لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واهداف التنمية المستدامة (SDGs) في الاجتماع الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (HLPF) حول التنمية المستدامة في 18 تموز 2018 في مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك. قام لبنان ببعض الاجراءات، لكن هذا لا يعني اننا على المسار الصحيح لتحقيق معظم اهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. فبسبب الازمات غير المسبوقة والمتعددة البعد، اضطر لبنان الى تحديد اولويات جهوده، مع التركيز على بعض اهداف التنمية المستدامة (الحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وتحويل النظام الغذائي) بينما فشل في تحقيق اهداف اخرى.

■ اشرتم الى ان لبنان اقر عددا من القوانين التي تصب في اتجاه تحقيق الاهداف للتنمية المستدامة، هل يمكن ان نعددها؟

□ اقررنا عددا من المشاريع وساعرض كل هدف والى جانبه القوانين او مشاريع القوانين المتصلة به:

• القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030، بعد ان فقد الموظفون قوتهم الشرائية تماما، اقرالبرلمان قوانين وفرت لهم معاشات تقاعدية اضافية، تهدف ايضا الى حماية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والضمانات ضد اي حجب محتمل او تجنب اي اجراء استثنائي، من خلال منح امتيازات الصندوق المودعة في البنوك والموظفين. كما اقر سلسلة من القوانين التي تنص على تعويض المتضررين من سلسلة الاحداث الامنية، ووافق على العديد من القوانين التي تسمح بسداد الديون.

• ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع، منذ بداية جائحة كورونا حتى نهاية عام 2022، اقر البرلمان 16 تشريعا تهدف الى ضمان انماط حياة صحية ورفاهية، والوصول الى خدمات الرعاية الصحية الاساسية عالية الجودة للبنانيين المحتاجين واللاجئين السوريين في لبنان من خلال توسيع نطاق الرعاية وقدرتها، كما اقر تشريعا لانشاء الوكالة الوطنية للادوية.

• ضمان التعليم الجيد للجميع، اقر البرلمان قانون التوجيه المهني لطلاب التعليم العام، الذي يسمح بادراج مواد التعليم المهني في مناهج المرحلتين الاساسية والثانوية للتعليم العام قبل الجامعي لغرض المشورة المهنية، كما اقر القانون الذي يرمي الى تدريس المعلوماتية في جميع مراحل التعليم العام.

• المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع، ساهم البرلمان في التحسين من خلال الموافقة على بعض التشريعات والميزانيات لدعم مشاريع ادارة المياه والصرف الصحي، واقر قانونا ينظم قطاع المياه.

• ضمان حصول الجميع على طاقة حديثة وميسورة التكلفة، تم اقرار قانون الطاقة المتجددة من قبل البرلمان كخطوة حاسمة نحو طموح لبنان لضمان 30 في المئة من اجمالي استهلاك الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2030.

• تعزيز النمو الاقتصادي والمستدام، عالج مجلس النواب بعض الصعوبات الاقتصادية عبر اصدار تشريعات لانعاش الاقتصاد اللبناني والضغط من اجل سياسات تشجع الانشطة الانتاجية، وشملت القوانين التي صدرت صناعة الادوية المنتجة محليا، وقانون المنافسة، ومساعدة المؤسسات السياحية.

• بناء بنى تحتية قادرة على الصمود، اقر قانونا يهدف الى حماية الانتاج الوطني.

• الحد من عدم المساواة، اعتمد البرلمان اللبناني في عام 2022 قانونا يخول الحكومة المضي قدما في عملية التصديق على اتفاقية الامم المتحدة لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

• جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وامنة، اقر القانون المتعلق باعفاء بعض تراخيص البناء من الرسوم وفقا لتصاميم نموذجية.

• ضمان انماط الاستهلاك والانتاج المستدامة، اقر

النائبة الدكتورة عناية عزالدين.

المجلس قانون الشراء العام او قانون تنظيم الانتاج العضوي، ويستخدم القانون النفايات غير الملوثة ذات الاصل النباتي والحيواني للحد من استخدام الموارد غير المتجددة.

• اتخاذ اجراءات عاجلة لمكافحة تغيرالمناخ واثاره، اقر المجلس عددا كبيرا من القوانين للحد من التلوث والحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، كما وافق على الانضمام الى عدد من المعاهدات الدولية التي تهدف الى حماية النظم البيئية ومكافحة تغير المناخ.

• تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة، اقر البرلمان 24 قانونا تتماشى مع مبادئ سيادة القانون والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الفساد، وتغطي هذه القوانين القضايا التالية: قانون مكافحة تبييض الاموال ومكافحة الارهاب (2015). قانون الحق في المعلومات (2017)، وقانون حماية كاشفي الفساد (2018)، وقانون دعم الشفافية في قطاع البترول (2018)، وقانون الاثراء غير المشروع (2020)، وقانون مكافحة الفساد في القطاع العام، وانشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (2020).

• الشراكات من اجل تحقيق الاهداف، حاول البرلمان انشاء تحالفات اقليمية ودولية من اجل التخفيف من اثار الازمات على طريق تحقيق اهداف التنمية المستدامة، واقر مجموعة من القوانين المتعلقة بالشراكة الدولية: القانون الرامي الى الاتفاق الاساسي بين حكومة الجمهورية اللبنانية وبرنامج الاغذية العالمي

■ شاركتم في جلسات عمل متعددة في هذه القمة، هل يمكن ان نطلع على تفاصيلها؟

□ شاركنا في العديد من الفعاليات، منها: الحوار رفيع المستوى في شأن تمويل التنمية، الذي عقد في اعقاب مؤتمر القمة المعني باهداف التنمية المستدامة، القيادة والتوجيه السياسي في شأن تنفيذ خطة عمل اديس ابابا – اطار عمل الامم المتحدة لتعبئة الموارد من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة - وكذلك تحديد التقدم المحرز والتحديات الناشئة. كما شاركنا في مؤتمر الطموح المناخي الذي ناقش تقديم اجراءات مناخية ذات صدقية وجادة وجديدة وحلول قائمة على الطبيعة من شانها مواصلة احداث التغيير والاستجابة لالحاح ازمة المناخ. وكذلك، في اجتماع رفيع المستوى في شأن الوقاية من الاوبئة، والاجتماع الوزاري التحضيري لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

■ ما هو تأثير الدور البرلماني في هذه القمة؟

□ انا من المؤمنين بأن التشريع يجب ان يعمل على تأمين البيئة التشريعية والبنى المؤسسية اللازمة لضمان عملية التشبيك والمشاركة للتعاون بين مختلف القطاعات المعنية بأهداف التنمية المستدامة ولرسم الخريطة الصحيحة لمختلف اللاعبين اصحاب الصلة والمصلحة في كل قطاع وتحديد ادوارهم ومسؤولياتهم للتمكن من عملية المحاسبة، وهذا ضروري لتحقيق الهدف السادس عشر من اهداف التنمية المستدامة. بصورة عامة يلعب البرلمانيون دورا رئيسيا في تعزيز اعتماد السياسات، ووضع الاطر التشريعية والتنظيمية المناسبة، وزيادة الوعي وتعزيز الحوار بين اصحاب المصلحة المعنيين، وتخصيص الموارد لتنفيذ السياسات. وقد تنامت اهمية هذا الدور في السنوات السابقة، وغالبا ما يكون البرلمانيون حاضرين في قمة الامم المتحدة اما من ضمن بعثة البلد او كمتحدثين في احدى الجلسات. اما في لبنان فكانت هذه السنة هي المرة الاولى التي يشارك فيها عضو في البرلمان اللبناني في الوفد، ومن خلال المشاركة تبين لي ان وجود البرلمانيين يجب ان يكون من الثوابت لدى لبنان. ايضا تمت دعوتي من قبل الاتحاد البرلماني الدولي للمشاركة في اجتماع الاتحاد رفيع المستوى وتناول القضايا العالمية الملحة التالية: التغطية الصحية الشاملة، مكافحة السل والوقاية من الاوبئة.